■ عرض كتاب ■

الليبرالية المستبدة

دراسة فى الاثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى العالم الثالث

تأليف : د. رمزى زكى(*)

عرض :نبيلة غنيم (**)

هذا كتاب شيق وثمره جهد علمى واضح ومتميز ومتفوق . ويجمع الكاتب ، الى جانب التحديد والوضوح العلمى ، بلاغه الاسلوب الادبى فى لغته التعبيريه ، أن الكاتب صادق مع نفسه فى رؤيته التى طرحها لنا . وهى رؤية صادرة من منظور نقدى - لايفسر مايتحتم قبوله بقدر مايعلل ماينشده من رفض - للتاريخ والحاضر . وهو أمين فى احساسه العلمى (ان جاز هذا التعبير) بواقع ومشكلات دول العالم الثالث والعالم ككل وخاصة الغرب .

ويعد هذا الكتاب - من وجهة نظرى - من أفضل ماقدمته المكتبة العربية فى نقد النظرية والواقع للرأسمالية الغربية المعاصرة .

ان الكاتب - كما يستبين لنا من كتابه - وهو مالايعيبه - انسان مثالى ذو نظرة رومانسية ، تدعو الى اننا يجب ان نستمسك بأن يتغلب الحق على القوة وليس العكس We Would rather have right conquering might rather than the reverse. ولا شك ان مثالية الكاتب هذه قد نأت به بعيدا عن الوقوع فى فخ اجبار قبول ماكان ويكون لانه واقع حتمى حدث ويحدث Historical determinism .

(*) رمزى زكى، الليبرالية المستبدة : دراسة فى الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى العالم الثالث .- القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٣.- ١٧٣ص.

(* *) نبيلة غنيم ، مدرس مساعد بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى - معهد التخطيط القومى.

ومع ذلك فأننى انضم الى من يرون أن الاختيار الحر فى التفسير إن كان حقا حرا فلابد أن يخضع لقيد من الامانة والعدالة ، ذلك القيد الذى يقوم على تبنى منظور من عاش ويعيش وتفاعل ويتفاعل مع الواقع سواء أكان ماضيا أم حاضرا قبل ان يتبنى من يختار تحيزاته الخاصة كمفسر لهذه المعايشة والتفاعل وهو متأمل ، عالما كان او مفكرا ، وان يشمل فى الاختيار كلا من الظالم والمظلوم والغالب والمغلوب على امره .

هذه النظرة الحرة فى اعتقادى أدق وأصدق فى التعبير عن حقيقة الصراع الذى هو أساس التغير فى عالمنا لانه حتى من جانب المظلوم - ان جاز لنا ان نشعر بشكل مابظلم لايشعر به من وقع عليه الظلم أو لايشعر به بنفس القدر والكيفية ، إلا انه لايحق لنا فى التفسير ان ننطلق من احساسنا نحن وليس احساسه هو ، لان احساسه هو المنطلق الحقيقى لتفسيره هو وعطائه من ناحية الفعل والتغيير ... هذا التفسير والعطاء هما معا الى جانب تفسير وعطاء الطرف الآخر من علاقة الصراع وتفاعل كلا العطائين والتفسيرين هما جوهر الوجود للموقف التاريخى ماضيا أو حاضرا .

وقد كان لى شرف تلمس قله من نواحى النقص فى هذا الكتاب . ويطيب لى أن أوضح أن هذه القله من نواحى النقص لم تنشأ كما يبدو لى من رفض فلسفى لما اعتقده فى تفسير التاريخ والحاضر من جانب الكاتب ، بقدر ما نشأت من نسيان الكاتب لفجوة الوعى بين المثقفين وبين الانسان العادى، وبين السلطه ، فى غمره حماسه لدعوته ذات الاساس الاخلاقى . هذا النسيان حدا به الى عرض متحيز بصورة غير مقصوده وأبعد ماتكون عن عدم الأمانة . والى جانب هذا النسيان كان هناك ايضا نسيان للبدائل المثالية فى النظرية على مستوى الاقتصاد والاجتماع . أم أنه اقفر التاريخ والحاضر عن ان يفرز لنا هذه البدائل المثالية فى النظرية على هذين المستويين . وربما كان من المثير عقلا وقلبا ان اتوجه بالرجاء الى الكاتب ذاته ان يخرج لنا كتابا جديدا - الرابع والعشرين فى سلسلة مؤلفاته - يطرح فيه تفسير التاريخ والحاضر لعلاقة الصراع بين مستويين ، مستوى شعوب العالم الثالث وحكوماتها جنبا الى جنب فى مواجهة شعوب وحكومات رأسمالية الغرب معا ، ومستوى المحكوم والحاكم فى شعوب العالم الثالث وليكن فى حالة خاصة واحدة فقط هى مصر .. مع التعمق والتفصيل اللذين لايغفلان مستوى الوعى وعلاقته بالفعل لكل من الانسان العادى والقلة المثقفة ورجال الحكم ، ومستوى المحكوم والحاكم فى دولة صناعية من دول الغرب الصناعى ولتكن بريطانيا أو المانيا ان لم تكن الولايات المتحدة وبنفس التعمق والتفصيل .

مثل هذا الكتاب الذى اقترحه على أستاذنا العزيز سيستكمل القلة من نواحى النقص فى الكتاب الحالى وسيضيف أبعادا جديدة فى محاولة الإجابة على سؤال لم ولن يكون له إجابة نهائية واحدة حتى نهاية الوجود وهو : من يملك إحداث تغيير فى الحياة له وللأخرين ، وكيف ... صاحب الحق أم صاحب القوة .. ومتى ؟

فلكل واقع تاريخا كان أو حاضرا من يمثله . وإنى لاستشف أن العدالة والسلام إن ندر اتفاقهما ، فليس لنا إلا أن نستخلص عبرة تطور الأمور دائما بشكل نسبى إلى الاسوأ حتى قيام الساعة.

ومثل هذا الكتاب أيضا قد يطرح لنا جديدا أو يجدد فى الطرح لنا فى البدائل المثالية فى النظرية على مستويى الاقتصاد والاجتماع كعلوم انسانية . فربما كانت مشكلة النظرية فى العلوم الانسانية هى مشكلة إفراغ قوالبها من المضمون الأخلاقى الذى يحمله الانسان العادى فى المكان والزمان اللذين تنشأ فيهما النظرية ، توهما أن العقل وحده ، وليس مع الضمير ، يكفى لتفسير التجربة الواقعية وطرح التجسيد للخيال والتوقع .

بعد هذه اللحمة العامة الموجزة تعليقا على الكتاب ككل ، ابدأ فأستعرض مع القارىء قسما قسما ومبحثا مبحثا . يقع الكتاب (١٥٥ صفحة) فى قسمين ، وكل قسم من مبحثين .القسم الأول عنوانه : التكييف فى البلاد النامية بين خبرة الماضى والواقع الراهن، حيث المبحث الأول يبدأ من خبرة التكيف فى المنظور التاريخى والمبحث الثانى يتناول التمهيد لإعادة احتواء العالم الثالث مع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وفخ المديونية.

وفى المبحث الأول من القسم الأول يستعرض الكاتب علاقة دول العالم المسمى الآن بالعالم الثالث بدول الغرب خلال فترة الكشوف الجغرافية والمرحلة الميركانتيلية ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية ومرحلة الاستعمار آو الامبريالية .

فقبل مرحلة الثورة الصناعية أو مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، تميزت مرحلة الرأسمالية التجارية (أو المرحلة الميركانتيلية) بسيطرة رأس المال التجارى الاوروبى على أسواق العالم وظهر مايسمى بالدول القومية واستطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين

والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية ..) أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لارحمة فيها وأن تتاجر فى أحقرتجارة عرفتها البشرية وهى تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من افريقيا بأبشع وسائل القنص ويرسلون وهم مكبلون بالسلاسل الى مزارع السكر والدخان فى امريكا الجنوبية بعد أن أبيد سكانها الاصليون (الهنود الحمر) واستنزفوا جسديا فى عمليات استخراج الذهب ويقول المؤلف .. " ان تلك الجبال الشاهقة من الأرباح والثروات التى كونها التجار المغامرون ، الذين ساندتهم دولهم بشتى الطرق ، قد وفرت احدى المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال فى مرحلة الثورة الصناعية . وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجارى الذى كان قد نما وتطور فى هذه الفترة وهو يقطر دما وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع ".[١]

يتناول الكاتب بعد ذلك الثورة الصناعية من منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينات القرن التاسع عشر وثورة الآلات والمواصلات ويقول ، " إن بعض المصادر تشير إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة من ١٨٢٠-١٩٠٠ بمعدل أسرع كثيرا من معدل نمو الإنتاج الصناعى وكانت سرعة التجارة فى المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة فى المواد المصنعة[٢] . " وفى هذه الفترة ارسيت دعائم تقسيم العمل الدولى غير المتكافىء بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات .. ومن الآن فصاعدا سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص وأن تتبع سياسة الباب المفتوح ، أو التجارة الحرة، وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار والتى كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان انتاجى متنوع ، أدمجت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لكى تكون منبعا لانتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعه لتصريف فائض الانتاج السلعى الذى كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية"[٣].

ثم انتقل الكاتب إلى دور البنوك فى رأسمالية الاحتكار ودخولها عملية الإنتاج ونفوذها إلى الصناعة وتصدير فائض رأس المال من البلاد الصناعية الرأسمالية إلى المجالات الخارجية التى يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره بالداخل [٤] . ثم يفسر الكاتب اشتعال الحرب العالمية الأولى بعدم تكافؤ تقسيم مناطق العالم بين القوى الرأسمالية الاحتكارية [٥] . ومن أهم ملامح تكييف المستعمرات والبلاد التابعة بعد الحرب الاولى " سياسة إغراق البلاد المستعمرة فى الديون

لإحكام السيطرة علياه والتدخل المباشر فى شئونها الداخلية ثم فرض الاحتلال العسكرى عليها فيما بعد، بالإضافة إلى عدة تغيرات اخرى تسعى لنقلها الى مرحلة تالية تتكون فيهاشرائح اجتماعية موالية للمستعمر " ويقول الكاتب .. " ذلك كله ساهم فى تخفيف جزئى لتناقضات النظام الرأسمالى. فمن ناحية أدى.. إلى التخفيف من ميل متوسط معدل الربح نحو الانخفاض فى هذه الدول . ومن ناحية اخرى إلى إمكان تمويل الزيادات التى حدثت فى أجور العمال بالبلاد الرأسمالية الصناعية دون أن يكون ذلك على حساب تردى معدل ربح رأس المال بالداخل . ومن ناحية ثالثة ضمنت الامبرياليات الرأسمالية الحصول على المواد الخام واكتساب أسواق إضافية لتصريف فائضها السلعى وفائض رؤوس أموالها . بيد أنه فى المقابل تم تشويه البنيان الإنتاجى للمستعمرات وأشباه المستعمرات من خلال نمط التخصص الذى فرض عليها ، وتم شفط فائضها الاقتصادى وحرمانها ، من ثم .، من مصادرها الذاتيه للتراكم ، عبر آليات الاستثمار الأجنبى وحرية التجارة. وهكذا يمكن القول إن الرأسمالية الليبرالية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وكانت تبشر بتطوير لا سابق له لقوى الإنتاج ، قد قامت على أساس النمو اللامتكافىء بين مناطق العالم المختلفة إلى الحد الذى يبرر الاستنتاج القائل بأن تقدم الرأسمالية فى بعض البلدان لم يكن ممكنا إلا على حساب دمار الدول الأخرى واستنزافها وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال فى هذه البلدان"[٦].

وظل الحال كذلك إلى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية وحصول بلاد كثيرة على استقلالها وانفصالها عن النظام السياسى للاستعمار العالمى .

ويورد الكاتب بعد ذلك خمسة اعتبارات لذعر الدول الرأسمالية الاستعمارية ، منها توجه الدول النامية المستقله إلى التخطيط الشامل والنموذج الاشتراكى ، ومنها كذلك أن قادة دول عدم الانحياز (سوكارنو ، ناصر ، نكروما .. الخ) ، قد أدركوا أن الخروج من معاقل التخلف أبان مرحلة النهب الاستعمارى سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادى وتعبئة الموارد المحلية الممكنه وتحريرها من السيطرة الأجنبية وتوظيفها لصالح بناء التنمية [٧].

ثم يقول د. رمزى زكى ومع ذلك عجزت غالبية الأنظمة والقوى الاجتماعية (البورجوازية أساسا) التى تولت مقاليد الأمور فى البلاد والتى حققت استقلالها السياسى عن تصفية الهيكل الاقتصادى التابع والمشوه الذى ورثته هذه البلاد من الفترة الاستعمارية .. إن استمرار بقاء بنيان

الإنتاج المحلى القديم وما يرتبه من علاقات اجتماعية وسياسية داخليا وخارجيا ، وبخاصة من علاقات تبعية تجارية ومالية وتكنولوجية مع الخارج، كان هو الأساس المادى الذى استندت عليه الامبريالية الجديدة فى صدد إحكامها لطوق الاستغلال والهيمنة بل ولضرب وتصفية المحاولات المحدودة التى تمت فى هذا البلد أو ذاك لتحقيق التنمية المستقبلة [٨].

ويرصد بعد ذلك أربع أدوات للامبريالية الجديدة لاستمرار تكييف البلاد المتخلفة وهى : العلاقات الثنائية بما فيها المناطق النقدية والتفضيلات الجمركية والتعليم .. الخ ، وسلاح المعونة الاقتصادية وأهمها المعونة الغذائية ، والقروض ، وخلق روابط متينه مع شرائح اجتماعية معينة (عسكريين ورجال حكم) والمعونات العسكرية لدعم الأنظمة الديكتاتورية والرجعية .

ويشير الكاتب فى هذا السياق إلى أمثلة للعدوان الاقتصادى الذى مارسته القوى الامبريالية ضد الدول النامية التى اتجهت إلى حلول قومية لمشكلات تمويل التنمية (مصر ابان الناصرية ، غانا أثناء تولى نكروما قيادتها ، شيلى وحركة الليندى..) [٩] وبذلك ينتهى المبحث الاول.

أما المبحث الثانى فيتناول معالم فترة مابعد السبعينات . وأول معالمها التدويل الجزئي للطبقة العاملة وقد تمكنت الرأسماليات المحلية فى البلاد الرأسمالية الصناعية أن تحصل على تلك العمالة بأجور أقل من أجور العمال المحليين .. وشكل هؤلاء العمال المهاجرون احتياطيا هائلا فى سوق العمل . ولهذا استخدمتهم الرأسمالية المحلية كسلاح هام فى مواجهة المطالب المستمرة لزيادة الاجور للعمال المحليين [١٠] . ويلاحظ الدكتور رمزى أن هجرة الأيدى العاملة لم تقتصر فقط على قوة العمل العادى بل شملت أيضا استنزاف الكوادر الفنية المتخصصة [١١]. ومع ذلك يستدرك فيقول إن الدول المهاجر إليها قد قامت مؤخرا بتغيير قوانين الهجرة والاقامة فيها بعد استفحال مشكلة البطالة داخل هذه البلاد فى السنوات الاخيرة لتحد من ظاهرة العمالة المهاجرة اليها .

اما ثانى المعالم فهو غزو الشركات الاحتكارية دولية النشاط لمواقع الاستثمار المختلفة بالبلاد النامية فى ثلاثة مجالات هى : المجال الصناعى [١٢] وفتح فروع للبنوك الأجنبية دولية النشاط فى البلاد النامية حيث أصبحت تسيطر على نسب عالية من ودائع الجهاز المصرفى داخل هذه البلاد . والشكل الثالث هو فتح فروع للشركات الدولية الاحتكارية بالمناطق الحرة التى انشأها عدد لابأس به من البلاد النامية [١٣].

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الى معلم تعميق ظاهرة التبادل اللامتكافىء التى تعبر عن نفسها فى شكل تدهور مؤشر معدل التبادل التجارى ، ثم يسهب فى تناول الفكر الاقتصادى الذى يبحث فى العوامل المؤثرة على حالة الطلب والعرض للمواد الخام الأولية والمواد المصنعة . ويشير الى قانون إنجل وأبحاث الستينات لميردال وسنجر . ثم ينتقل الى تفسيرات ايمانويل وسمير أمين فى بداية السبعينات .." ان التدهور الذى يحدث فى معدلات التبادل التجارى بين المنتجات الأولية التى تنتجها البلاد المتخلفة وبين المنتجات الصناعية التى تنتجها البلاد الرأسمالية لايعود الى نمط تقسيم العمل الدولى .. فحتى فى الحالات التى تصدر فيها البلاد المتخلفة منتجات صناعية (خير مثال على ذلك المصنوعات النسيجية) فإنها أيضا ماتزال تصدر بأسعار منخفضة . ويرى ايمانويل أن السبب فى ذلك تفاوت مستويات الأجور بين هاتين المجموعتين من الدول مع تساوى الإنتاجية " [١٤]. وسبب تفاوت الأجور هو تفاوت قوة نقابات العمال بين المجموعتين من الدول . أما سمير أمين فقد توصل إلى أن التبادل اللامتكافىء في إطار النظام الرأسمالى يتحقق عندما يكون الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات [١٥]. ثم لاينسى الكاتب أن يلمح إلي نظرية النمو البائس أو النمو المقفر للاقتصادى المعروف بجواتى التى تقول بأن الخسارة التى تلحق بالدخل الحقيقى فى هذه البلاد هى خسارة تفوق المكسب الأولى الذى يتحقق فى الداخل بسبب النمو نفسه ، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى مادون المستوى الأصلى السابق على النمو.

وينتقل د.رمزى بعد ذلك الى أزمة الديون الخارجية واتساع نطاق السوق الاوربية للدولار وان تلك الازمة نشأت عن التبعية والتبادل اللامتكافىء ويشير إلى الخسائر الضخمة لدول العالم الثالث التى نجمت عن هذه الأزمة وتفاقمها فى الثمانينات .

ويشرح الكاتب أن معظم القروض كانت مقيدة مما خفف حدة الكساد الاقتصادى بالبلاد الدائنة ومكنها من إحكام سيطرتها على البلاد المدينة فى مرحلة تالية فى ضوء شروط إعادة جدولة الديون وتدخلات صندوق النقد الدولى .

وفى شرح مسهب لفخ أزمة الديون وتشكل قاعدة الرأسمالية الطفيلية والفئات الكومبرادورية فى البلاد المدينة يفسح الكاتب الصفحات من ٦٣-٧١ لشرح حزمة سياسات برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لحل مشكلات المديونية لدول العالم الثالث . ويرى أن الهدف الحقيقى لتلك

البرامج هو تدويل اقتصاديات هذه البلدان وتهميشها لتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية. وأنها حزمة سياسات ذات أجل قصير ، وتتعامل أساسا مع مشكلات ميزان المدفوعات ، ولاتتعرض لتشوه بنية الإنتاج والتبعية للخارج وضعف موقع البلاد المدينة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

والواقع أنه ينتقد برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ليس فقط لطبيعة أهدافها وإنما لتشخيصها للأزمات الاقتصادية التى تعانى منها البلاد النامية المدينة لأنه تشخيص يحصر مسئولية وقوع هذه الأزمات فى طموحات التنمية وأخطار السياسات الاقتصادية الكلية ويهمل أثر العوامل الخارجية والبيئية المضطربة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، فمهما يكن من حجم مسئولية العوامل الداخلية إلا أن مسئولية العوامل الخارجية تظل كبيرة وحاسمة [١٦].

وانى اقترح أن يوضح الكاتب فى موازنة واسعة العوامل الداخلية والخارجية فى أزمة دول العالم المتخلف . فهذه الموازنة أجدر بالاسهاب . ثم إن الكاتب يضيف أن سياسات الاصلاح التى يوصى بها الصندوق والبنك تقوم على منطق نظرى فاسد ، وهو صلاحية انطباق التحليل النيوكلاسيكى ، الذى يفترض وجود اقتصاديات متقدمة للسوق ، على واقع هذه البلدان التى تفتقد تماما توافر هذا الفرض [١٧].

الا انه لايوضح للقارىء غير المتخصص شرط وجود اقتصاد متقدم للسوق لصلاحية التحليل النيوكلاسيكى كما يستند اليه المنطق النظرى للصندوق والبنك . ولايقدم أى نقد نظرى فى ختام هذا المبحث الثانى للقسم الأول من الكتاب للتحليل النيوكلاسيكى فى ذاته وبرمته .

أما القسم الثانى من الكتاب فهو يتعلق بالآثار السياسية والاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى . ويقع فى مبحثين . أولهما يختص بالأثر على طبيعة الدولة وتحالفاتها فى البلاد النامية ، والثانى للأثر على الطبقات والشرائح الاجتماعية .

ويبدأالقسم الثانى بمقدمة تنتقد برامج التكيف للسمة الشمولية التى تتسم بها . فهى لاتميز بين دولة واخرى . ويرى المؤلف أن مشروع هذه البرامج ذوبعد اقتصادى يستند على المدرسة النيوكلاسيكية وبعد ايديولوجى يستند على الفلسفة الفردية النفعية التى يوضح الكاتب أنها تزعم بأنه لاتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . أما البعد الثالث لهذه البرامج فهو البعد السياسى الذى يستند على الديموقراطية الليبرالية (بمعناها الغربى) .

ويلخص المؤلف نقده لمشروع هذه البرامج بأنه مشروع اممى يقفز على التاريخ وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للبلاد النامية (١٨) . حيث تبين له ان التطبيق العملى لتلك البرامج يفرز آثارا فى اتجاه عكسى للأهداف المعلنة فى تلك البرامج خاصة فى المجال الاجتماعى والسياسى.

والواقع أنه بالنسبة لهذه المقدمة أرى وجود بعض النقص . فبينما يعن للكاتب أن ينتقد عدم تدخل الدولة وحرية السوق وآلياته . كان من الأفضل أن يستكمل ذلك بطرح بديل . ولم لايلمح الكاتب الى النظام الاقتصادى الاسلامى بما يحويه من مزيج للاشتراكية والرأسمالية معا فى تركيبه معينة ؟ وحين يوضح المؤلف ساخرا أن اليد الخفية لآدم سميث لاتزال تعمل عند ميلتون فريدمان ملغية التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، يطيب لى أن أؤكد أن أدبيات علم الاجتماع الغربى زاخرة ليس فقط بما يعترف بوجود هذا التعارض ، وإنما أيضا - وهذا فى نظريات الصراع الاجتماعى - بما يرتكز عليه كجوهر تفسير التغير الاجتماعى .

ننتقل الآن إلى المبحث الثالث من الكتاب . وفى بداياته يمزج المؤلف بين العلم والأدب فى تعبير استهلالى ينص فيه على أنه حتى نمسك بالخيوط الصحيحة من بدايتها ، لابد من التفرقة التاريخية الحاسمة بين ظهور الدولة فى كل من مراكز النظام الرأسمالى وأطرافه التابعة (١٩).

ويخلص الكاتب الى أن ثمة تشابهاً فى قوانين وأجهزة الدولة فى المستعمرات الى حد لابأس به - مع جهاز الدولة فى الدول الاستعمارية ، الا أن الفارق الجوهرى بينهما هو انه بينما يتفق جهاز الدولة فى الأخيرة مع قاعدة نمط الانتاج الرأسمالى فيها ، فان جهاز الدولة فى المستعمرات كان يفتقد هذه القاعدة ، وكان يرتكز على قاعدة انتاج المتربولات الاستعمارية نفسها (٢٠).

وهنا أتساءل : ماتقييم الكاتب لدولة محمد على فى مصر فى ضوء هذا الاستخلاص . هل كان جهاز الدولة مسخرا لهيمنة مركز استعمارى رأسمالى على مصر كمستعمرة ؟.

بعد ذلك يستدرك د.رمزى فينص على أنه بسبب التخلخل بين قاعدة الانتاج المحلى ومافوقها من جهاز للدولة . فانه يصعب نظريا وعمليا الأخذ بالنظرية التى تربط بين طبيعة جهاز الدولة ونمط الانتاج السائد والطبقة المسيطرة فيه. بعد ذلك يقتطف الكاتب من المفكر حمزه علوى تعريفا للدولة

يخلص فيه علوى الى ان الدوله وسيط يتمتع باستقلال نسبى ويعمل على الحفاظ على النظام الاجتماعى الذى يضم مصالحها ألا وهو مؤسسة الملكية الخاصة والنمط الرأسمالى باعتباره نمط الانتاج السائد.

ولان الكاتب لايناقش حمزة علوى فإننى أورد بعض ملحوظات على سبيل المناقشة : (١) كيف ظهرت دولة الاستقلال النسبى / ، نشأت من فراغ ؟ (٢) هل يمكن ببساطة تعميم دور الوساطة للدولة بين بورجوازية المركز والبورجوازية المحلية وطبقة ملاك الأراضى لخدمة نمط الانتاج السائد؟ (٣) هل النمط الرأسمالى نمط أزلى لم يعرف التاريخ غيره ؟(٤) هل كانت مصالح دولة عبد الناصر ممثله فى الملكية الخاصة والنمط الرأسمالى باعتباره نمط الانتاج السائد ؟ . بعد ذلك ينتقل الكاتب الى القو ل بأن الدولة محض أوليجاركية بيروقراطية عسكرية تعمل على اعادة انتاج النظام السائد . وهنا لابد من اثارة التساؤل : (١) هل الدولة مفرغه من أى توجه شعبى ؟ (٢) هل الدولة أداة لعدم التغير بينما التغير سنة الوجود ؟ (٣) لماذا لاتوظف الدولة من أجل خلخلة النظام السائد اجتماعيا واقتصاديا ان كان فاسدا ؟

بعد ذلك يفرد المؤلف عشر صفحات (من ٨٥ الى ٩٤) لشرح الدور القوى الذى لعبته الدولة فى عمليات النمو الاقتصادى مما يوضح أن الدولة لها توجهات اقتصادية واجتماعية فى مجتمعات مابعد الاستعمار ، ومما يتعارض مع فكرة إعادة إنتاج النمط السائد ومحض الاوليجاركية العسكرية، مما يبين أن الدولة متحالفة أو تستند فى التحليل النهائى على تحالف بعض القوى الاجتماعية التى كانت تستفيد منها واستبعدت فى المقابل بعض القوى التى لم تستفد أو اضيرت منها(٢١).

وأعتقد أن تحالف الدولة مع البعض ضد البعض ،وأن البعض يستفيد والبعض يضار . أمر منطقى وطبيعى . فلا يمكن لا عمليا ولامنطقيا إرضاء الجميع طالما أن الجميع أساسا مختلفون ولم يخلق الله الأفراد والجماعات متشابهين . "لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض "، والسؤال هو : هل المستفيد هو صاحب الحق أم صاحب القوة؟.

ثم يستعرض الكاتب حالة دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية. وفى حالة الدول الافريقية .. " فيما عجزت أنظمة الحكم السائدة على حل مشكلات الفساد وسوء الادارة والإثراء غير المشروع

وتراكم الثروات دون مبرر لدى شرائح مختلفة من النخب السياسية وبعض الفئات الاجتماعية وحينما برزت للسطح نتائج التمييز بين بعض المناطق داخل الدولة وضد بعض القوى الاجتماعية والاثنية .. شهدت دول القارة الافريقية فترة واضحة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الصعبة خلال عقدى السبعينات والثمانينات . وهى الفترة التى أفرزت فى النهاية نظم الحزب الواحد والانقلابات العسكرية التى أطاحت بالحكومات المدنية " (٢٢).

وهنا أتساءل ، ألا يشهد هذا بدور العوامل الداخلية دون الخارجية ويعود بنا الى ماسبق ايراده من ضرورة الموازنة بين مجموعتى العوامل ؟

ومهما كان الأمر فإن الكاتب يخلص الى أن الاستقلال النسبى لجهاز الدولة الذى استمر حتى نهاية السبعينات استند الى قوة هذا الجهاز وحجم الفائض الاقتصادى الذى كانت تملكه .

وحين يعرض المؤلف لاستنزاف هذا الفائض استنزافا خارجيا (من خلال آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجارى) وداخليا (من خلال أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والاثراء غير المشروع) فانه لايوضح لنا تخصيصا نسبة الدول التى استنزفت داخليا ، أو نسبة الاستنزاف الداخلى والخارجى فى الدول المختلفة فى العالم الثالث .

وفى ص ٩١ من الكتاب يقول " انه عند قبول الدولة (فى العالم الثالث) لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى تجد نفسها قد تخلت عن كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التى كانت تؤثر من خلالها على ادارة النشاط الاقتصادى . كما أنها تجبر على التخلى عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية ؟ والاحظ هنا ، أن هذا يبين موقف الكاتب مما يناقض رأى حمزه علوى حيث ينص الدكتور رمزى على أن للدولة توجهات وأهدافا اجتماعية ، وهى اذن ليست مجرد بيروقراطيات عسكرية مهمتها الوساطة من أجل المحافظة على إعادة إنتاج النظام الرأسمالى .

وينهى الكاتب هذا المبحث الثالث ممهدالمبحثه الرابع والأخير بالقول " إنه فى ضوء تردى أوضاع البلاد النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتفاقم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وفى ضوء عجز أنظمة هذه الدول عن مواجهة هذه الأوضاع فإن التطبيق الكاسح لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد غيرت كثيرا من طبيعة الدولة فى هذه البلدان والتحالف الاجتماعى الذى يستند عليه ،

وأصبحت الدولة أقرب لأن توصف (بدولة الرأسمالية التابعة) التى ترتكز على تحالف الشرائح الغنية من التجاروالكومبرادور . وهى دولة يغلب عليها طابع السلطوية وغياب الديمقراطية . وهذه الدولة التابعة ، التى تستجيب لمطالب بورجوازيات المركز تبدو قوية محليا ،ولكنها ضعيفة جدا فى علاقاتها مع دول المركز " (٢٣).

اما المبحث الرابع والأخير فيبين الخريطة الجديدة من علاقات القوى الاجتماعية التى يجرى الآن تشكيلها فى البلاد التى طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلى . ومعالم الخريطة يتم بحثها من خلال بحث تأثير البرامج على خمس شرائح :

١- الطبقة البورجوازية بشرائحها المختلفة

٢- العمال

٣- الطبقة المتوسطة

٤- الفلاحون وملاك الأراضى

٥- المهمشون

وقد يثور تساؤل عن الأساس النظرى فى التقسيم لهذه الشرائح بعينها ؟ وان كان الأساس ماركسيا ، فأين فئة الرأسمالية هل هم فى الطبقة البورجوازية ام فى شريحة ملاك الأراضى فقط ؟ وهل تضم البورجوازية شرائح من الطبقة المتوسطة ؟ لانه باستعراض الكتاب تفصيلا فى هذا المبحث يتبين أن المؤلف لم يغفل أى شريحة اجتماعية .

الذى يهم توضيحه قبل أن أختم عرض هذا الكتاب . هو أن الكاتب عبر عن واقع الجهد العلمى المبذول فى فصله الأخير بالقول : " مع ايماننا بمخاطر التعميم النظرى ، سنحاول بقدر كبير من التحفظ أن نرصد هذه الآثار ووقعها على مختلف (الشرائح) وردود فعلها تجاه هذه الآثار (آثار برامج التكيف الهيكلى) كما أننا ندرى مسبقا أن الاحصاءات لن تسعفنا فى هذا المجال نظرا لعدم وجودها أصلا ، أو لندرتها .أو لصعوبة الوصول اليها . من هنا فإن منهجنا فى هذا السياق سيعتمد على الاستدلال المنطقى " (٢٤).وربما بسبب أن جل الجهد المبذول استدلال منطقى ، إلا أنه لايخلو من انطباعات المعايشة للكاتب من واقع دولة نامية هى مصر . وربما بسبب ذلك فإنه حين ينص على

استحالة تكيف شريحة أو جزء منها مع واقع التغير الناشىء من آثار البرامج فإنه يذكر أنها تنتقل إلى نشاط آخر ولكنه لايعطى تفاصيل عن أنواع هذه الأنشطة ولماذا صلحت كبدائل .

وفى نهاية هذا العرض من المهم الإشارة إلى الجدول رقم ٤-٦ [٢٥] الذى توصل اليه الدكتور رمزى زكى لتلخيص الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية . ومنه يستخلص ، أن قلة قليلة من الشرائح الاجتماعية هى التى تستفيد من سياسات هذه البرامج ، وهى تحديداً، الشريحة العليا من البورجوازية وشريحة التجار المشتغلين بالاستيراد وممثلى الوكالات والشركات الأجنبية وكبار ملاك الأراضى والعقارات .وتلك الشرائح التى تستفيد من هذه البرامج يمكن النظر اليها على أنها تمثل التحالف الاجتماعى الجديد الذى تستند عليه تلك البرامج .

ولايفوتنى فى ختام عرضى للكتاب أن أنوه بمناقشة الدكتور رمزى الممتازة لنظرية الميزة النسبية وحرية التجارة وحماية الصناعة الناشئة ، وتنبيهه إلى أن مفهوم أنصار الصندوق والبنك الدوليين للحرية مفهوم ناقص حيث تتعلق هذه الحرية فقط بانتقال رؤوس الأموال والبضائع دون أن تمتد لحرية عنصر العمل للانتقال إلى البلاد الصناعية [٢٦] وكذلك بالمناقشة العادلة التى طرحها لقوانين الإصلاح الزراعى وأزمة الزراعة فى البلاد النامية [٢٧].

واختتم العرض بما أنهى به المؤلف كتابه : حيث يقول : " أثبتت التجارب أن الليبرالية التى انطوت عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ذات تأثير مدمر على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل ، حيث ترتفع الأسعار بسرعة الصاروخ لتلحق بالأسعار العالمية ، فى الوقت الذى تتجمد فيه الأجور ، وتتدهور القوى الشرائية للناس وينقص حجم الإنفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية ، وكل ذلك من أجل القضاء على فائض الطلب ليستعيد النظام توازنه الداخلى والخارجى . كما أن الركود المصاحب لتلك البرامج وحركة الإفلاسات التى يتعرض لها عدد كبير من المشروعات الانتاجية (خاصة بعد تحرير التجارة) يدفعان بأعداد كبيرة من العاملين الى جحيم البطالة دون سند لهم فى المعيشة . وبذلك تفقد التنمية - بأى معنى لها - أهم مايمكن أن تستند عليه ، وهم البشر الذين تتزايد اميتهم وتسوء صحتهم وتتدهور ، بالتالى إنتاجيتهم ".

هوامش

(١) يورد الكاتب الحاقا لهذه الفقرة جدول رقم ١-١ الذى يبين تطور كميات الذهب المنهوب من دول امريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠٠-١٨٠٠) ص ٢٥.

(٢) انظر جدول رقم ١-٢ الذى يبين تطور تجارة العالم فى المواد الخام والمصنعة خلال الفترة ١٨٧٦-١٩١٣- ص ٢٧.

(٣) انظر ص ٢٦ من المصدر نفسه.

(٤) راجع ص ٢٩ - المصدر نفسه.

(٥) انظر الجدول رقم ١-٤ والشكل ١-١ ، ص ٣٠ . ٣١ نفس المصدر .

(٦) انظر ص ٣٣ - نفس المصدر .

(٧) راجع ص ٣٤ - نفس المصدر

(٨) انظر ص ٣٦ - نفس المصدر .

(٩) عرض المؤلف وقائع عمليات التكيف وأدواتها التى مارستها الدول الاستعمارية تجاه الدول النامية فى الجدول رقم ١-٦ ، ص ٤٠ من المصدر نفسه .

(١٠) انظر ص ٤٣ ، نفس المصدر .

(١١) انظر الجداول رقم (٢-١) و (٢-٢) ص ٤٤ و٤٥ من نفس المصدر .

(١٢) راجع ص ٤٩ ، نفس المصدر

(١٣) انظر ص ٥٠ ومابعدها من نفس المصدر .

(١٤) انظر ص ٥٦ من نفس المصدر

(١٥) راجع ص ٥٧ ، المصدر نفسه.

(١٦) انظر ص ٧٤ من نفس المصدر.

(١٧) انظر ص ١٤ ، نفس المصدر .

(١٨) انظر ص ٨٠ ، نفس المرجع.

(١٩) راجع ص ٨٢ ، نفس المصدر.

(٢٠) انظر ص ٨٣ ، المصدر نفسه .

(٢١) راجع ص ٨٦ ، المصدر نفسه .

(٢٢) انظر ص ٨٨/٨٩ ، نفس المصدر .

(٢٣) انظر ص ٩٤ ، المصدر نفسه .

(٢٤) انظر ص ١٠١ ، نفس المصدر .

(٢٥) انظر الصفحات ١٤٧-١٤٩ ، نفس المصدر.

(٢٦) انظر ص ١٠٦ . نفس المصدر .

(٢٧) راجع الصفحات ١٣٢-١٤٣ نفس المصدر .

من أنشطة معهد التخطيط القومى لعام ١٩٩٥

ندوة عن
الاسرة والتنمية

يعقدها مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

فى مارس ١٩٩٥ بالمعهد